

متطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية ودورها في
دعم التنمية الاقتصادية

**The requirements for job integration between Islamic banks and Islamic financial
markets and their role in supporting economic development**

حمزة طيوان^{1*}، ماجدة مدوخ²

¹ مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير – جامعة الأغواط، h.tiouane@lagh-univ.dz

² مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير – جامعة الأغواط، benbatouta2017@gmail.com

تاريخ التسليم: (2020/04/01)، تاريخ المراجعة: (2020/10/11)، تاريخ القبول: (2021/01/21)

Abstract :

ملخص :

This research aims to highlight the importance of career integration between Islamic financial institutions where two financial institutions were adopted, namely the Islamic Bank and the Islamic Financial Market. Due to their great importance to the economy through mobilizing idle resources and re-employing them to serve the economic development of the country, we concluded that this integration, should be activated During the establishment of an Islamic financial market that in turn enables Islamic banks to engage practically in the market, by either issuing legal securities or by investing in financial and in-kind products offered, as well as benefiting from market advantages in controlling liquidity problems with the Islamic banks and encourage real investment to achieve economic efficiency.

Keywords: Islamic financial institutions , Islamic banks, Islamic financial market, career integration, Islamic investment funds. Five personality traits.

يهدف البحث إلى إبراز أهمية التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تم اعتماد مؤسستين ماليتين هما المصرف الإسلامي والسوق المالي الإسلامي، وذلك لأهميتهما الكبيرة للاقتصاد من خلال تعبئة الموارد العاطلة وإعادة توظيفها بما يخدم التنمية الاقتصادية للدولة، وقد خلصنا إلى ضرورة تفعيل هذا التكامل من خلال إنشاء سوق مالية إسلامية تمكن المصارف الإسلامية من الانخراط العملي في السوق، عن طريق إصدار أوراق مالية شرعية أو عن طريق الاستثمار في المنتجات المالية والعينية المطروحة، وكذا الاستفادة من مميزات السوق في ضبط مشاكل السيولة لدى المصارف الإسلامية وتشجيع الاستثمار الحقيقي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المالية الإسلامية، المصارف الإسلامية، السوق المالي الإسلامي، التكامل الوظيفي، صناديق الاستثمار الإسلامية.

* المؤلف المراسل: حمزة طيوان، الإيميل: h.tiouane@lagh-univ.dz

مقدمة:

يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي أحد أهم الأنظمة الاقتصادية الحديثة الذي يرتكز في قواعده ويستمد قوانينه من الشريعة الإسلامية الربانية التي وضعها لنا تبارك وتعالى ليسهل علينا حياتنا، ويضع لنا الضوابط في جوانبها الاستثمارية والاستهلاكية والادخارية لقيام الاقتصاد عليها، كما ينظم لنا المعاملات في قالب متزن يضمن لجميع الفاعلين في الاقتصاد حقوقهم بل ويحميها ويحارب كل ما من شأنه أن يشوه هذا الانسجام ويسلب الحقوق، فحرم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً وحرم الغش والتدليس وبيع ما لا يملك وبيع العينة والاحتكار وكل تصرف يراد به أكل مال بغير وجه حق ، حيث تعتبر الشريعة الغراء الدستور والمرجع والمصدر الوحيد الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي الإسلامي ، لاحتوائه على جميع المعطيات والمؤهلات التي تسمح بوجود وبلورة هذا النظام بشكل متكامل ومتربط يستطيع أن يكون بديلاً ينافس الأنظمة التقليدية بل ويهدد وجودها، خاصة بعد أن أثبت النظام الإسلامي ثباته وعدم تأثره بالأزمات المالية بما فيها أزمة 2008.

إن ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن باقي الاقتصاديات التقليدية أنه يعتمد على الاستثمار الحقيقي من خلال مجموعة من المؤسسات المالية الإسلامية المتكاملة التي تعمل بمبدأ المشاركة القائم على قاعدة الغنم بالغرم في المعاملات، كما أنه يقر بالملكية الفردية والجماعية لعناصر الإنتاج، كما يعتمد كذلك على أدوات ومنتجات مختلفة تماماً عما يستعمل في الاقتصاديات التقليدية، حتى طرح اليوم النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل ومنافس قوي يهدد وجود الأنظمة الأخرى.

إن نجاح النظام الاقتصادي الإسلامي يتطلب وجود نظام مالي إسلامي يحتوي على العديد من المؤسسات المالية وغير المالية المترابطة والمكملة لبعضها البعض من الناحية الوظيفية لضمان تفعيل ورفع أدائها في التنمية الاقتصادية الشاملة، إلا أن الواقع العملي في الكثير من البلدان التي تبنته سجلت توخراً ونقصاً كبيراً في تبني هذه المؤسسات، مما انعكس سلباً على طموحات هذه المؤسسات المالية وعرقلة مساعيها في بلورة النظام وتكامله.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهمية التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية ، وذلك بطرح التساؤل التالي: ماهي المتطلبات الواجب توفيرها للوصول إلى تحقيق التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية ؟ وعليه يمكن أن نطرح الأسئلة التالية لتوضيح الإشكالية الرئيسية:

- ماذا نعني بالعلاقة الوظيفية بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية ؟
- ماهي معوقات ومتطلبات وأثار التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية ؟
- هل استطاعت التجارب العالمية تحقيق التكامل الوظيفي بين المصارف والأسواق المالية من وجهة نظر إسلامية خلال الفترة الممتدة من 2001 - 2019 ؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- تكمن العلاقة الوظيفية بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية في الدور الذي تلعبه كل مؤسسة في تلبية حاجات المؤسسة الأخرى، إضافة إلى دعم وتنشيط والحفاظ على استمرارية عملها وكيونتها.

- تحقيق التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية يستلزم توفير جملة من المتطلبات تتمثل أهمها في الإجراءات القانونية وتقديم التحفيزات المتنوعة.

- تعد تجربة ماليزيا والسعودية من أبرز وأنجح صور التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية.

أهداف الدراسة:

- إبراز الدور المهم الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تفعيل دور الأسواق المالية الإسلامية وتنشيطها عن طريق المنتجات المالية الإسلامية .

- تشخيص العلاقة الوظيفية بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية و الوقوف على أهم العقبات والمشاكل التي تحول دون هذا التكامل والاستفادة من أبعاده الاقتصادية والاجتماعية.

- بيان الدور المهم الذي يؤديه التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية في إحداث التنمية الاقتصادية، من خلال توظيف المصارف الإسلامية لمواردها في منتجات مالية يمكن طرحها وتداولها في السوق المالية.

أهمية الدراسة:

- تعتبر المصارف والأسواق المالية الإسلامية مؤسسات إستراتيجية ومهمة في دعم نمو اقتصاديات الدول.

- بيان الدور التنموي لكل من المصارف والأسواق المالية وأثره على التنمية الاقتصادية.

- التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية للأسواق المالية الإسلامية أصبح ضرورة لا بد منها، لتطوير كل منهما وتفعيله بما يخدم التنمية الاقتصادية ويضمن لهما الاستمرارية.

- التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والسوق المالي الإسلامي ، يعتبر من متطلبات التطور الاقتصادي والذي يعتبر كآلية للتقليل من المخاطر وتقادي الأزمات بمختلف أنواعها التي تواجه الاقتصاد.

منهجية الدراسة:

اعتمدت على المنهج الوصفي في التطرق إلى الجوانب النظرية المحيطة بطرفي الموضوع، وعلى المنهج الإحصائي في بيان أهمية التكامل الوظيفي وأثره على التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة رشيد درغال (2011): أطروحة بعنوان التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية وأسواق المال ودوره في التنمية: وقد خلصت الدراسة إلى إمكانية قيام سوق مالية إسلامية للأوراق المالية في

ظل العمل بضوابط شرعية تستوعب الصكوك الإسلامية الصادرة عن المصارف الإسلامية ، مما يزيد في كفاءة استخدام الموارد وعدالة توزيعها، وإعطاء دفعة انطلاقاً للصيرفة الإسلامية نحول ولوج استثمارات طويلة الأجل التي تمثل أساس كل محاولة تنموية.

2- دراسة محمد عدنان بن الضيف (2016): أطروحة بعنوان الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية وقد خلصت الدراسة إلى ان تحقيق التنمية لا بد على المؤسسات المالية الإسلامية إنشاء علاقة تكاملية فيما بينها، من أجل تحقيق أكبر للأسس التنموية من خلال ما تستطيع أن تقدمه من تمويلات واستثمارات. كما خلص إلى نجاح تجربة التكامل بين المؤسسات المالية الإسلامية واعتبر أن لها آثاراً إيجابية جمة على الصعيدين الكلي والجزئي وعلى هذه المؤسسات في ذاتها.

3- دراسة سامية جداني (2017): أطروحة بعنوان متطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف والأسواق المالية

وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف والأسواق المالية كل واحدة على حدة تقدم خدمات متنوعة لمشاريعها ولعملائها، ومن خلال هذه الخدمات فإن هاتان المؤسساتان تساهمان في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، فتحقيق آلية التكامل بين المصارف والأسواق المالية يحقق آثار إيجابية أكثر من عمل كل مؤسسة لوحدها، وبالتالي يمكنها أن تحقق نتائج إيجابية للاقتصاد وللمجتمع وللمؤسساتين معا.

4- دراسة عبد الناصر براني و ميلود زكري (2019): مداخلة بعنوان مدخل لتشخيص المعالم العامة لطبيعة التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية

وقد خلصت الدراسة إلى أن نجاح العمل المؤسساتي المالي الإسلامي مرهون بمستويات التكامل والتعاون بين الوحدات العاملة في ظله، لأن الواقع والظروف الاقتصادية تفرض ذلك، وهو ما يتطلب على البلدان الإسلامية عقد اتفاقيات للتكامل الاقتصادي مما سيساهم حتما في تكامل مؤسساتها المكونة لاقتصادها، فالمصارف الإسلامية تتضافر مع المؤسسات المالية الإسلامية للحاجات المتبادلة فيما بينها فتلجأ لسوق الأوراق المالية لحل مشكلة السيولة لديها.

المحور الأول: العلاقة الوظيفية بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية :

1- مفاهيم عامة:

1-1- تعريف المصرف الإسلامي : عرفها العجلوني أنها "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية، وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها، وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية . (العجلوني، 2008، ص110)

ومنه المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تقوم على مبدأ تحريم الربا أخذًا وعطاءً في عملياته الموافقة للشريعة الإسلامية ، فهو يقوم بدور الوسيط في العملية التمويلية من خلال اعتماد نظام المشاركة بغرض الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي وتمميته وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

1-2- تعريف السوق المالي الإسلامي: عرفها محي الدين أحمد بأنها: سوق منظمة تتعقد في مكان معين وفي أوقات دورية للتعامل الشرعي ببيعاً وشراءً لمختلف الأدوات المالية، وتهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة. (محي الدين، 1995، ص24)

و عرفها أحمد السعد بأنها: سوق منظمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للتعامل بمختلف الأدوات المالية المشروعة. (السعد، 2008، ص 19). إذن هي سوق منظمة تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية في تعاملاتها حيث يلتقي فيها المتعاقدون لتداول المنتجات المالية المطروحة المتمثلة في الأسهم العادية والصكوك الإسلامية ، وكذا تقوم بتعبئة المدخرات وإعادة توجيهها إلى نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1-3- تعريف التكامل الوظيفي:

التكامل لغة: جاء في معجم المعاني الجامع: فعل تكاملَ يتكامل ، تكاملاً ، فهو مُتكامِلٌ ونقول تكاملتِ الأشياءُ: كَمَلَّ بعضُها بعضاً بحيث لم تحتج إلى ما يكملها من خارجها، والتَّكَامُلُ في الاقتصاد: هو الجمعُ بين صناعاتٍ مختلفة.

اصطلاحاً: نجد أن مصطلح التكامل يأتي بصيغة الاندماج والمقصود في هذا المقام معنى يخالف ما يوحي إليه الإندماج، والمقصود هنا معنى ينصرف إلى التكامل من باب التعاون وتوطيد العلاقات (بن الضيف، 2016، ص 433)، وعلى هذا تم صياغة تعريف التكامل الوظيفي بين المصارف والأسواق المالية بأنه عملية التعاون التي تسعى المصارف وسوق الأوراق المالية لتحقيقها من خلال جملة من الوظائف، وذلك من خلال تكاتف علاقاتها فيما يخلق الانسجام في التعامل بينها وهذا بغرض تعظيم المنافع للبنوك وسوق الأوراق المالية والاقتصاد ككل. (جدائني، 2017، ص 115)

2- العلاقة الوظيفية بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية :

1-2- دور المصارف الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية :

نجحت المصارف الإسلامية في ابتكار أدوات مالية مصرفية متنوعة تقوم على أسس شرعية من تنوع الأوعية الادخارية والقنوات والأساليب الاستثمارية التي تستخدمها في تنشيط السوق المالية الإسلامية .

أولاً: دور المصارف الإسلامية في تنشيط سوق الإصدار (السوق الأولي):

ينتطلب تنشيط سوق الإصدار الإسلامي توافر العديد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، التي تكون وظيفتها الأساسية تأسيس الشركات المتدخلة والترويج لها وطرح أوراقها المالية للاكتتاب في السوق، والقيام بدور الوسيط بين هذه الشركات والمستثمرين .

1- تأسيس المصارف الإسلامية لشركات التأجير التمويلي: إن إنشاء شركات التأجير التمويلي في المصرف الإسلامي يعتمد على قيام هذا الأخير بدراسة جدوى واسعة لمجالات التأجير التمويلي، واختيار أجدائها من حيث الربحية، وبعد ذلك يقوم المصرف بتأسيس شركات متخصصة في نشاط التأجير التمويلي. ويعتمد المصرف الإسلامي في تمويل شركة التأجير على طرح أسهمها للاكتتاب العام في السوق الأولي للإصدار من خلال فروع ومكاتبه ومراسليه، على أن يكون للمصرف حصة في هذه الأسهم في حدود ما تسمح به القوانين واللوائح المنظمة للأعمال المصرفية. (دوابه، 2006، ص 213) وبعد الاكتتاب تقوم الشركة بشراء ما ترغب فيه من عقارات ومعدات وآلات ومحلات تجارية وكل ما يمكن تأجيره، ويتم تداول أسهم الشركة في السوق المالية للتداول.

2- تأسيس المصارف الإسلامية لشركات رأس المال المخاطر: هي عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية ذات المخاطر المرتفعة والأرباح الكبيرة بواسطة شركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية تقوم على تقديم التمويل على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله لأن المصرف لا يمنح قروض بدون ضمانات (بريش، 2007، ص 07).

تقوم شركة رأس المال المخاطر بطرح أسهمها للاكتتاب العام من خلال المصرف الإسلامي ، على أن يتم الإفصاح عن الإستراتيجية الاستثمارية لرأس المال المخاطر، من خلال تنويع محفظة استثماراتها بإقامة توازن بين الاستثمار في مشروعات مستقرة ذات مخاطر محدودة، و مشروعات ناشئة ومتعثرة ذات مخاطر عالية. و بعد الانتهاء من أعمال الاكتتاب يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية.(غزالي، 2010، ص 66)

3- قيام المصارف الإسلامية بدور مصرف الاستثمار: من خلال إنشاء شركات تتخصص في وظيفة الصيرفة الاستثمارية لتؤدي هذا الدور الهام للمتعاملين في سوق الأوراق المالية سواء كانوا مصدرين للأوراق المالية أم مستثمرين فيها، كما يمكن للمصارف الإسلامية الصغيرة أن تنشأ إدارة خاصة بالمصرف الاستثماري بدلا من إنشاء شركة مصرف الاستثمار لتؤدي هذه الوظيفة بنفس المهام وتحقيق نفس الأهداف (غزالي، ص 82).

ثانيا- دور المصارف الإسلامية في سوق التداول (السوق الثانية):

بعد طرح الأوراق المالية المصدرة في السوق الأولي للإصدار ثم يتم الاكتتاب العام فيها، يأتي دور سوق التداول لتداول تلك الإصدارات بيعا وشراء، ومن خلال هذا السوق يستطيع المستثمرون والمدخرون التحول بسهولة من الأصول النقدية إلى الأصول الحقيقية أو العكس ،كون الأوراق المالية الإسلامية تمثل ملكية في موجودات حقيقية.

تؤدي المصارف الإسلامية دورا هاما في تنشيط سوق التداول في الأسواق المالية ، و ذلك عن طريق: (غزالي، ص 83)

- تداول الأدوات المالية (الأسهم والصكوك) التي تم إصدارها في السوق الأولية بيّعا وشراء.
 - قيام المصارف الإسلامية بإدارة وتكوين وتدوير محافظ أوراقها المالية في السوق الثانوية.
 - إنشاء صناديق استثمار إسلامية للقيم المنقولة في المصارف الإسلامية .
 - تأسيس الشركات العاملة في سوق التداول وإقامة مؤسسات مالية متخصصة.
 - إدارة المحافظ الاستثمارية للعملاء مقابل الحصول على عمولات.
 - تقديم استشارات الاستثمارية للمؤسسات المدرجة في السوق المالية الإسلامية أو التي ترغب بالدخول.
- ثالثا: دور المصارف الإسلامية في إنشاء صناديق الاستثمار وتأثيرها على السوق المالية الإسلامية**
- لقد اشتمت المصارف الإسلامية فكرة إنشاء صناديق استثمار إسلامية من المصارف الربوية، حيث أثبتت هذه الصناديق فاعليتها لما تتميز به، فهي بمثابة همزة وصل بين المستثمرين والسوق، ومما ساعد على إنشاء هذه الصناديق استحداث العديد من الأدوات الاستثمارية وقيام المؤسسات المالية الإسلامية بدراسة الضوابط الشرعية للاستثمار في الأوراق المالية.

2-2- دور صناديق الاستثمار الإسلامية التابعة للمصارف الإسلامية في تنشيط أسواق المال الإسلامية

إن الأسواق المالية الإسلامية لها دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول الإسلامية ، وذلك من خلال ما توفره من تمويلات متوسطة وطويلة الأجل للمشروعات المختلفة، ومما لا شك فيه أن صناديق الاستثمار يمكن أن تمثل أداة هامة لتنشيط سوق الأوراق المالية، وإيجاد فئة جديدة من المدخرين والمستثمرين، فهي تقوم على تجميع المدخرات واستثمارها بالنيابة عن أصحابها في الأسواق المالية الإسلامية ، كما تتيح الفرصة لصغار المستثمرين للدخول إلى السوق وإدارة أموالهم وجذب مستثمرين جدد مما سينشط السوق المالي الإسلامي .

تساهم صناديق الاستثمار في المصارف الإسلامية في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية من خلال ما تقدمه من أدوات استثمارية تتناسب وظروف المستثمرين المحتملين. كما يمكن أن تقوم هذه الصناديق بشراء تشكيلة من الأوراق المالية المتداولة في السوق مما يسهم في تنشيط حركة تلك الأسواق. كما يتم عرض أسهم تلك الصناديق للتداول العام مما يعني إضافة المزيد من الأوراق المالية المتداولة في السوق. كما توفر مثل هذه الصناديق الخبرة اللازمة للمستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم ولا تتوفر لديهم الخبرة اللازمة. (شريط، 2013، ص 92)

3- دور السوق المالية الإسلامية في تنشيط المصارف الإسلامية :

إن السوق المالية الإسلامية هي الأرضية الخصبة للمصارف الإسلامية التي تساعد في توسيع استثماراتها وابتكار أدوات وأوراق مالية إسلامية يمكن تسهيلها، حيث تشجع على إصدار هذه المنتجات التي تساهم في التنمية الاقتصادية.

3-1- الأوراق المالية الإسلامية :

تعتبر الأوراق المالية الإسلامية من أبرز ما استحدثت من منتجات في الصناعة المالية الإسلامية، فعلى غرار الأوراق التقليدية التي تعتمد على الربا فإن الأوراق الإسلامية تعتمد على مبدأ الملكية، من أهم الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية:

- **الصكوك الإسلامية :** وهي أوراق مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. (الدليمي وبن أمين، 2011، ص 114)

- **الأسهم العادية:** يمثل السهم العادي مستند ملكية في الشركة أو المؤسسة المصدرة له، ويحتوي على عدة قيم قيمة اسمية وقيمة دفترية، وقيمة سوقية تتحدد على أساس العرض والطلب على الورقة المالية.

3-2- دور السوق المالية الإسلامية في حل مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية :

تحتاج المصارف الإسلامية إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية ما يعرف في السوق بالمحفظة المالية، والتي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مريحة وتقلل من المخاطر التي قد تواجهها في السوق، ومن هذه المنتجات:

- **شهادات الاستثمار العام:** يمكن للمصرف أن يصدر شهادات توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات المتعددة التي يقوم بها المصرف مما يعطي الفرصة لحاملها في الحصول على معدل أرباح يساوي متوسط ما يحصل عليه المصرف من أعماله. (مرازقة وشخاش، 2011، ص 07)

- **شهادات الإيداع الإسلامي :** تعرف شهادات الإيداع بأنها: "صك أو شهادة لوديعة في المصرف لها تاريخ محدد متوسطة الأجل، ويمكن تداولها في السوق الثانوي، وبالتالي فهي تزود حاملها بالسيولة وقت حاجته إليها، ويمكن للمصارف الإسلامية إصدار مثل هذه الشهادة على أساس مشاركة حاملها في الأرباح والخسائر التي يحققها المصرف في عملياته الاستثمارية والتمويلية الكلية التي يمارسها، دون تحديد أو تخصيص لشكل معين منها. (دوابه، 2005، ص 943)

- **شهادات المشاركة في الربح:** يمكن للمصرف الإسلامي أن يستفيد من فرصة استثمارات قصيرة الأجل لديه بطريقة المشاركة في الربح، بإصدار شهادات توظف حصيلتها في تلك الاستثمارات.

3-3- دور السوق المالية الإسلامية في حل مشكلة الاستثمار في المصارف الإسلامية :

من المعلوم أن المصارف الإسلامية تحرص على الموازنة بين مواردها القصيرة الأجل وأهدافها الاستثمارية طويلة الأجل عن طريق تنويع أوعيتها وصيغها التمويلية وتطوير استثماراتها من خلال الاعتماد على السوق المالية، وذلك عن طريق طرح أوراق مالية إسلامية للاكتتاب في السوق الأولي ثم تداول هذه المنتجات في سوق التداول، وهو ما يمكن المصارف من تحقيق عوائد مجزية مقابل المضاربة في الأوراق المالية المطروحة في السوق أو عن طريق تقديم الاستشارات للمستثمرين، أو عن طريق إدارة وتسيير الأوراق المالية لصالح العملاء والشركات مقابل عمولات.

يمكن للمصارف الإسلامية من خلال السوق القيام بالاستثمار بطرح العديد من الأدوات المالية للاكتتاب العام نذكرها:

- **شهادات الاستثمار القابلة للتداول:** يصدرها المصرف الإسلامي وفقا لنظام المضاربة الشرعية مقابل أموال المستثمرين، لتمويل المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل. وهي على نوعين: شهادات الاستثمار المخصصة والعامة.

- **وثائق صناديق الاستثمار:** وتصدرها صناديق الاستثمار من غير القيم المنقولة في المصرف الإسلامي مقابل أموال المستثمرين، وفقا لنظام المضاربة الشرعية. (مرازة، ص 09)

- **أسهم الشركات المساهمة:** وتصدرها الشركات المساهمة التي ينشئها المصرف الإسلامي مقابل رأسمال الشركة، وتتعدد إصدارات الأسهم وفقا لنشاط الشركة المصدرة. وفي هذا الإطار يمكن إصدار: (طنطاوي، 2004، ص 90)

- **أسهم تأجير التمويل:** تقوم شركات التأجير التمويلي بشراء الأصول الرأسمالية وتأجيرها بعقد طويل الأجل.

- **صكوك الـ (BUILD OPERATE TRANSFER) BOT:** و تصدرها الدولة لتمويل مشاريع البنية التحتية عن طريق المصارف الإسلامية، و تتولى شركات BOT إنشاء المرافق العامة و إدارتها و الاستفادة بعوائدها طوال فترة الامتياز، ثم تنتقل ملكية المرافق العامة للدولة في نهاية المدة.

- **أسهم رأس المال المخاطر:** وتصدرها شركات رأس المال المخاطر في المصرف الإسلامي، وتستثمر هذه الشركات أموالها في المشروعات المتوسطة والصغيرة، والمشروعات المتعثرة.

المحور الثاني: معوقات ومتطلبات وآثار التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية

1- معوقات التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية :

يواجه التكامل الوظيفي العديد من المعوقات والتحديات التي تحد من قدرة المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية على ممارسة أنشطتها بالشكل الذي يضمن كفاءة وظائفها وإمكانية تكاملها مع المؤسسات المالية الأخرى.

1-1- معوقات التكامل المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية :

إن الاستثمار لدى المصارف الإسلامية مرتبط بالنواحي الاجتماعية والقانونية والاقتصادية وحتى السياسية، ويرجع البعض منها إلى طبيعة العمليات الاستثمارية والمصرفية التي تمارسها والجانب الآخر إلى مشاكل إدارية وتنظيمية يمكن إيجازها في:

- **الصعوبات القانونية:** في الاقتصاديات المختلفة لا يفرق المشرع بين المصارف التقليدية والإسلامية، حيث أن القوانين الوضعية لا تراعي طبيعة المصارف الإسلامية التي تعتمد على الشريعة الإسلامية في سن قوانينها.

- **عدم وجود نصوص خاصة تنظم العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية :** من المعروف أن بنية المصارف المركزية قد أسست على نظام الفائدة وكذلك أنظمتها الرقابية وخضوع المصارف الإسلامية بصورة تلقائية لرقابة هذه السلطة النقدية والخضوع لسياساتها تحت مبدأ بنك البنوك، ما سيؤدي إلى إخراج المصارف الإسلامية عن طبيعتها وأساسيات عملها اضطرارا أو تناسبا مع متطلبات هذه الرقابة، مما يجعلها في وضع المخالف لأنظمتها التأسيسية في بعض الأحيان وهذا من شأنه التأثير سلبا على صورتها لدى المتعاقدين معها فضلا عن أن الضرر الذي سيلحق بها مقارنة مع المصارف التقليدية سيكون كبير. (سراء، 2010، ص 372).

- **المعوقات الفقهية والمرجعية (تعدد المراجع الفقهية في الفتوى):** تحتوي المصارف الإسلامية على هيئة رقابة شرعية تضمن موافقة جميع العمليات والمنتجات المصرفية للقواعد الشرعية، إلا أن الهيئات الشرعية ملزمة بإتباع المرجعية المذهبية للدولة، مما لا يرب فيه أن الأحكام في العقيدة الإسلامية ثابتة الآراء بينما الأحكام في المسائل الشرعية متعددة الآراء لتعدد المذاهب واختلاف اجتهاداتهم الفقهية، وهذا ما يمكن أن يسبب الحرج للمتعاملين مع المصارف الإسلامية.

- **ندرة الكوادر البشرية المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية:** إن حداثة النظام المصرفي الإسلامي إضافة للعراقيل والصعوبات التي واجهته حالت دون تكوين كوادر يجمعون بين التكوين الشرعي و التكوين في المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية، فنذرة هذه الكفاءات أدى إلى عدم استطاعة الفقيه من إبداء الرأي الشرعي في عدد من المسائل الاقتصادية والمصرفية، ومما يزيد الأمر صعوبة هو أن الأساليب الحديثة المعتمدة في المصارف على درجة عالية من التعقيد والتجديد. (داود، 1996، ص 34)

- **مشكلة فائض ونقص السيولة لدى المصارف الإسلامية :** تعاني أغلب المصارف الإسلامية من مشكل فائض السيولة خاصة في الدول المسلمة التي فتحت المجال للمودعين بإدخار أموالهم، إلا أن المصارف غير قادرة على توظيف هذا الفائض في مشاريع استثمارية ذات صيغ تمويلية إسلامية بسبب ضعف ثقافة الاستثمار الإسلامي، وميول المستثمرين إلى صيغتين بشكل كبير هما المضاربة والمرابحة لقلة مخاطرها، وفي حالة عدم توفر سيولة الموجودات بسبب انتشار صيغ التمويل القائمة على أساس الدين، فمجرد إحداث الدين لا يمكن تحويله إلى أي شخص إلا بقيمته الإسمية، ويجعل ذلك هيكل السوق المالية الإسلامية غير قابل للتسييل بدرجة عالية. (البلتاجي، www.bltagi.com)

- **عدم تكييف النظام المالي والضريبي مع متطلبات النشاط المصرفي الإسلامي:** إن الأعباء المالية الضريبية الملقاة على عاتق المصارف الإسلامية كبيرة، كون أنشطتها تقوم في الأساس على الاستثمار النوعي الحقيقي، الذي تعد المخاطرة من أهم سماته وخصائصه، كما أنها في الغالب تتعرض للازدواج الضريبي بخصوص الأنشطة التي تمارسها، وهو ما جعل دولة مثل إندونيسيا تقرر في سنة 2009 قانون يلغي الازدواج الضريبي على المصارف الإسلامية، و أصدرت تركيا سنة 2011 تشريعا تمنح بموجبه

إعفاءات ضريبية على صكوك الإجارة التي تصدرها المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية. (زين العابدين، <http://www.albayan.co.uk>)

- **قلة الأدوات والأساليب المصرفية:** رغم ابتكار المصارف الإسلامية للعديد من الصيغ والآليات المصرفية الإسلامية إلا أنه لا تزال بحاجة إلى المزيد من هذه الأدوات والمنتجات التي تتماشى مع التطورات التكنولوجية والمالية، والتحدي الذي يواجه المصارف الإسلامية هو حاجتها لآليات تستطيع التوفيق بين رسالتها في التنمية وإعمار الأرض، والتي تتطلب توظيف المدخرات في مشروعات طويلة الأجل وذات مخاطر مرتفعة، وبين رغبات المودعين في سهولة تسهيل الودائع مع قلة المخاطر.

- **تحديات العولمة:** (العماري، 2005، ص 07) إن المصارف الإسلامية اليوم أمام منافسة شرسة مع المصارف التقليدية التي تجاوز حدود دولتها إلى العالمية، إضافة إلى التطور التي تشهده هذه الأخيرة مع إدخال التكنولوجيا في معاملاتها ومنتجاتها، ما رفع التحدي ومواكبة التطورات الحاصلة لتتمكن من الظفر من حصتها في السوق وضمان بقائها.

- **عدم الانتشار وضعف الشبكة الحالية:** تحتاج الأعمال المصرفية والمالية إلى وجود شبكة منتشرة انتشارا جغرافيا مناسباً حتى تستطيع أن تخدم الجمهور في أماكن تواجده أو في الأماكن التي يرغب أن يحصل على خدمه معينة فيها.

- **عدم وجود سوق مالية إسلامية مستقلة:** (إسراء، 2010، ص 372) تعتبر السوق الأرض الخصبة للمصارف الإسلامية في استثمار أموالها وتسييل أصولها وإصدار الأوراق المالية من أجل الحصول على التمويلات لصالح زبائنها، وكذا ابتكار منتجات وأدوات مالية جديدة تلبى رغبات المتعاملين وتواكب طموحاتهم الاستثمارية.

- **الديون والأقساط المتعثرة:** يعود سبب التعثر إلى أسباب خارجة عن العميل وأسباب أخلاقية.

1-2- معوقات التكامل المتعلقة بالسوق المالية الإسلامية :

إن إنشاء سوق مالية إسلامية مستقلة أصبح أمراً ضرورياً للدول التي تبنت الصناعة المالية الإسلامية، باعتباره أحد أهم المؤسسات المالية التي تكمل وظائف المؤسسات الأخرى، وأمام التحديات الكثيرة التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية نذكر أهم معوقات تحقيق التكامل المتعلقة بالسوق الإسلامية وهي: (مهراوي، 2011، ص 565)

- اختلاف الأنظمة الضريبية وغياب الإطار القانوني والتشريعي اللازم لتسجيل الأدوات والمنتجات المالية في الأسواق المالية.

- شح المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة والمتوافقة مع الشريعة، وقلة تنوعها كذلك في أسواق المال الإسلامية .

- غياب عملة موحدة تساعد على إصدار أدوات استثمارية بعملة موحدة يتم تداولها في معظم البلدان العربية والإسلامية .

- الاختلافات الفقهية لتعدد المرجعية الدينية وتباين الآراء الفقهية، وكذا تساهل بعض المجمع الفقهية. (فيجل، 2015، ص 24)
- محدودية تعامل المصارف الإسلامية بمؤشرات داو جونز لسوق المال الإسلامي، وذلك بسبب عدم وجود الروابط القانونية والفنية والتكنولوجية بين الأسواق المحلية والأسواق العالمية. (الماحي، 2004، ص 13)
- على الرغم من أن السوق المالية الإسلامية حديثة النشأة (السودان، أفغانستان، إيران)، إلا أن استثماراتها منخفضة ومرتبطة في معظمها بأسواق المال المحلية، وهذا راجع لعدة أسباب نذكرها: (سمرد ويشوندة، 2015، ص 14)
- غياب الخبرات الفنية الكاملة خاصة فيما يتعلق بالمحللين الماليين للأسواق والاستثمارات المباشرة.
 - وجود اختلافات بين لجان ومجالس الرقابة الشرعية من بلد لآخر.
 - عدم إصدار صكوك عالمية، وذلك لأسباب تتعلق بالتصنيف المالي والمخاطر التي ترتبط بالمصارف الإسلامية .
 - قلة المنتجات الإسلامية المبتكرة والمجازة شرعياً لمواكبة تطورات أسواق المالية.
 - اختلاف قوانين الاستثمار والأنظمة الضريبية من بلد لآخر، وانخفاض نسبة الشفافية.
 - تأثير الاختلافات الفقهية من دولة لأخرى على الاستثمار، يعتبر كعائق للاستثمار في الأسواق الإسلامية .

2- متطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية

يمكن تحديد أهم الآليات والمتطلبات لتحقيق التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية فيما يلي:

2-1- ضرورة تفعيل وتنشيط السوق المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية :

ينم تنشيط السوق الإسلامية والمصارف الإسلامية من خلال جملة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- ضرورة وجود بيئة قانونية وتنظيمية لدعم نشاط المصارف الإسلامية .
- على المصارف الإسلامية الالتزام بتطبيق القوانين والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية.
- إنشاء هيئة رقابة شرعية للمصرف تسهر على مطابقة أعمال المصرف للأحكام الشرعية.
- تنظيم العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية التي تخضع لتشريعته ورقابته وسياسته، بوضعه تشريعات تراعي طبيعة عمل المصارف الإسلامية والأسس التي تقوم عليها (السعد وحمود، 2014، ص 02).

- ضرورة التقيد في العمل المصرفي الإسلامي بمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال: (مصطفى، 2006، ص 23)

- الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية.
 - تقديم البديل للإسلامي للمعاملات المصرفية التقليدية لرفع الحرج عن المسلمين.
 - تطبيق الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية والمالية من خلال التزامها هي أولاً، ثم دعوة المتعاملين لإتباعها.
 - تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وثبوتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
- التقيد بخصوصية العمل المصرفي الإسلامي الذي يختلف عن المصارف الربوية سواء من حيث مبدأ العمل أو التشريع.
- تحقيق التأمين الاجتماعي: تقوم المصارف الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد، مثل صناديق الزكاة التي تمول عن طريق أصحاب حسابات الاستثمار بتفويض المصرف في ذلك. (المغربي، 2004، ص 86)
- نشر الثقافة الادخارية والاستثمارية الإسلامية من خلال التعريف بالمنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المصارف والتسهيلات والتحفيزات ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفرص الاستثمارية المتاحة.
- تفعيل دور السوق المالي الإسلامي: الشروط الواجب توفيرها لقيام السوق ما يلي: (يسرى أحمد، 2004، ص 435)

- أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر القوانين واللوائح الضرورية لتنظيم وإدارة ومراقبة نشاط السوق الإسلامية.
- الالتزام بمبدأ حرية الدخول إلى السوق، وحرية المعاملات فيها.
- منع تداول أية أوراق مالية تحتوي الربا، أو تمويل مشروعات محرمة.
- وجود قواعد ولوائح منظمة لنشاط السوق المالية الإسلامي، وكفيلة بتحقيق سلامة معاملات التداول المالي من الجهالة، والغش، والغبن، والغدر، وحماية السوق من حمى المضاربات السعرية بصفة عامة.

2-2- التركيز على تنشيط السوق المالي الإسلامية من خلال تدخل المصارف الإسلامية :

ويتم ذلك من خلال جملة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- زيادة رسملة السوق المالي الإسلامي من خلال تشجيع المصارف الإسلامية على إنشاء صناديق الاستثمار الإسلامية أو المشاركة في رأسمالها، وتداول الأوراق المالية المكتتب فيها من قبل الصناديق داخل السوق.

- تعمل المصارف الإسلامية لحسابها الخاص أو لحساب عملائها على تدوير محافظ أوراقها المالية المتنوعة من خلال قيامها بشراء وبيع الأسهم والأوراق المالية المكونة لتلك المحفظة، وهي أفضل طريقة في تشييط البورصة. (غزالي، ص 116)

- دور المصارف الإسلامية كصانع للسوق المالي الإسلامي، حيث أن توفير البيئة التشريعية والتنظيمية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية يسمح بمزاولة المصارف الإسلامية لوظيفتها كصانع للسوق المالي الإسلامي.

2-3- السعي لتطوير وتنمية وظائف المصارف الإسلامية من خلال السوق المالية الإسلامية :

إن حاجة المصارف الإسلامية للسوق المالية الإسلامية من أجل تحقيق التكامل الوظيفي بين المؤسستين تظهر من خلال:

- توفير أوراق مالية إسلامية بديلة ومستحدثة عن التقليدية في ضوء منهج الاقتصاد الإسلامي مثل الأسهم والصكوك.

- نجاح المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد يكون بابتكار أدوات مالية إسلامية واستثمارها. (المكاوي، 2000، ص 441)

- المصارف الإسلامية تحتاج إلى استخدام الأسواق المالية، وذلك من أجل الحصول على السيولة التي تحتاجها في أي وقت.

- المصارف الإسلامية لها أهداف تنموية، تقوم بالاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل في مشروعات حقيقية، ويكون هناك بعض المال السائل تحت تصرفها لأجل قصيرة ومتوسطة، يمكن توظيفه حتى موعد استحقاقه. (ناصر، 2009، ص 24)

- تعبر السوق المالية الإسلامية منفذ شرعي للمصارف الإسلامية خاصة عند وقوعها في مشكل نقص السيولة، فبإمكان المصرف اللجوء إلى السوق المالي لتغطية العجز في السيولة بطريق شرعية دون لجوئه إلى البنك المركزي.

- وجوب توفير سوق مالية إسلامية ثانوية تحقق العديد من المزايا للمصارف منها: (الموسوي، 2011، ص 133)

• تحقق للمستثمر ميزة المقارنة بين الفرص الاستثمارية المتاحة، والبديل الأمثل لتداول رؤوس الأموال؛

• زيادة حجم التمويل عن طريق الإقراض بدون فوائد و الاستخدام الأمثل للموارد المالية؛

• إن إنشاء السوق المالية الإسلامية يؤدي إلى تحقيق هدف التعاون والمنافسة؛

• تمثل وعلى مختلف صيغ الاستثمار؛

- يعد عدم اكتمال السوق المالية الإسلامية مشكلة للمصارف الإسلامية، ويمكن إجمال ذلك في نقطتين أساسيتين، أولاً عدم وجود أدوات مالية كافية مناسبة ومتنوعة، والثانية عدم تنوع المؤسسات المالية

الإسلامية، مما يوجب على هذه المصارف أن تعمل على إنشاء مؤسسات مالية جديدة وتوسيع القائم منها وتطويره.

- يتجلى جوهر النشاط المصرفي الإسلامي في الاستثمار وليس في الإقراض، ومن ثم يمكن أن تلعب الأسواق المالية دور المؤسسات المساعدة والمتممة للنموذج المصرفي الإسلامي لأنها تقدم أوعية يمكن من خلالها تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للمصرف دون الإخلال بالتوازن المطلوب بين السيولة والربحية. (لعمارة، رايس، 2006، ص 07)

- تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية في مواكبة التطورات المتسارعة في الصناعة المالية الإسلامية.
- ضرورة توفير الكوادر المؤهلة والمدربة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتطوير الكوادر البشرية بطريقة علمية.

- يجب على المصارف الإسلامية إنشاء صناديق استثمار إسلامية لتشجيع التعامل مع الأسواق المالية الإسلامية.

- ضرورة إيجاد سوق مالية إسلامية تتداول فيها مختلف الأدوات المصرفية الإسلامية.

3- آثار التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية:

إن تنشيط المصارف والأسواق المالية من خلال تكاملها وتعاونها، يؤدي إلى التأثير على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية:

- **تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات:** التكامل بين المصارف والأسواق المالية يؤدي إلى جذب أكبر قدر من المدخرات والأموال العاطلة (المكتنزة) في المجتمع، وهو ما يقلل من التسرب النقدي، ثم يتم تحويل هذه الودائع والمدخرات من مال عاطل إلى رأسمال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية.

- **رفع معدل النمو:** تساهم كل من المصارف والأسواق المالية في رفع معدل النمو الاقتصادي، من خلال توظيفها للمدخرات في مشاريع استثمارية حقيقية، الأمر الذي يعزز من القدرة الإنتاجية لمختلف المؤسسات ومنه زيادة الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والمالية. (دحام، 2013، ص 63)

- **زيادة العمالة:** ليست كل الاستثمارات المقدمة من المصارف والأسواق المالية تحتاج إلى اليد العاملة المختصة والمؤهلة علمياً، إذ يمكن أن تمول استثمارات مصغرة للعائلات والأسر الناشطة في المجال الصناعي أو التجاري والمقاولي، وكذا تمويل الأعمال الفلاحية، وبذلك يقدم التكامل الوظيفي بين المصارف والأسواق المالية فرصاً للعمل لكل فئات المجتمع.

- **زيادة الدخل الفردي:** جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات سوف يضمن زيادة توفير مناصب الشغل، وكذلك تحسين من المداخل السنوية للأفراد خاصة للفئات التي تهدف إلى تحقيق أرباح.

- **زيادة الناتج المحلي الإجمالي (PIB):** تنوع وزيادة المشاريع والاستثمارات الممولة من طرف المصارف والأسواق المالية يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج، ما يحقق فوائض في السلع والخدمات التي

يمكن تصديرها للخارج والحصول على العملة الصعبة أو بيعها في الداخل وتعظيم مداخيل عوامل الإنتاج، وهذا يعكس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

- **التقليل من التضخم:** يسمح التكامل بارتفاع عدد المشروعات الاقتصادية، ومنه زيادة حقيقية في حجم المعروض من السلع والخدمات، وبالتالي اعتدال في المستوى العام للأسعار، إضافة إلى كون المصارف لا تساهم في توليد النقود.

- **تحسين الميزان التجاري:** (بن الضيف، 2016، ص 457) زيادة الاستثمارات وزيادة حجم التمويل التي تقدمه المصارف والأسواق المالية تجعل من السوق مكتفيا من حيث المنتجات القادرة على تصنيعها أو إنتاجها، فلا يكون هناك استيراد لهذه المنتجات، ومع زيادتها وحسن إنجازها تكون هناك فرص تصديرية أكبر خاصة إذا كانت تكلفة إنتاجها منافسة في الأسواق الدولية، وبالتالي ارتفاع الصادرات وتقليل الواردات يحدث فائض في الميزان التجاري.

المحور الثالث: عرض إحصاءات وتجارب عن التكامل الوظيفي بين المصارف والأسواق المالية الإسلامية

1- التقسيم القطاعي للصناعة المالية الإسلامية في العالم لسنة 2018:

يوضح المخطط التالي حصة الصناعة المالية لكل مؤسسات التمويل الإسلامية في العالم خلال سنة 2018:



المصدر: إعداد الباحثين بناء على نشرة مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2019 على الموقع www.ifsb.org

نلاحظ من التمثيل البياني أن المصارف الإسلامية حازت على أكبر نسبة من الصناعة المالية الإسلامية في العالم بنسبة 72% سنة 2018 حيث بلغ عدد المصارف الإسلامية في العالم 191 مصرف إسلامي و 81 نافذة إسلامية في مصرف تقليدي و 29652 نافذة إسلامية، وقد بلغ حجم أصول المصارف الإسلامية 2.076 تريليون دولار سنة 2018.

كما حازت السوق المالية الإسلامية من خلال حجم الصكوك المصدرة نسبة 24% من حجم الصناعة المالية الإسلامية العالمية، حيث تقدر قيمة الإصدارات العالمية للصكوك وفقا للإحصائيات الصادرة عن سوق التمويل الإسلامي بماليزيا 110.6 مليار دولار أميركي بنهاية سنة 2019 بنسبة 89.8 % من

إجمالي إصدارات الصكوك بنهاية العام 2018 والتي بلغت 123.15 مليار دولار أميركي، بمعدل نمو حوالي 5.5 % للعام 2018 مقارنة 116.71 مليار دولار أميركي بنهاية العام 2017 وبمعدل نمو وصل إلى 33 % مقارنة 87.78 مليار دولار أميركي بنهاية العام 2016 وفقا للتقرير الصادر عن السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM .

وصل عدد صناديق الاستثمار الإسلامية مع نهاية عام 2018م 1292 صندوقا بلغت قيمتها الإجمالية 67,4 مليار دولار أميركي مقارنة بـ 1161 صندوق استثمار إسلامي عام 2017 بقيمة إجمالية 66,7 مليار دولار، حيث قد ارتفع معدل نمو عدد صناديق الاستثمار بنسبة 11% عام 2018 بعد انخفاض طفيف في عدد الصناديق بالعام السابق، وقد ارتفع معدل نمو قيمة صناديق الاستثمار بنسبة طفيفة تمثل 1 % سنة 2018.

نستنتج مما سبق أن المصارف الإسلامية والسوق المالية الإسلامية تمثلان نسبة تفوق 96% من إجمالي الصناعة المالية الإسلامية في العالم، وهذا ما يترجم لنا العلاقة التكاملية بين المؤسسات المالية الإسلامية خاصة المصارف الإسلامية والسوق المالية الإسلامية، حيث يكملان بعضهما البعض في سبيل توفير التمويل الشرعي الذي تتطلبه اقتصاديات الدول المسلمة بشكل خاص في ظل المنافسة التقليدية.

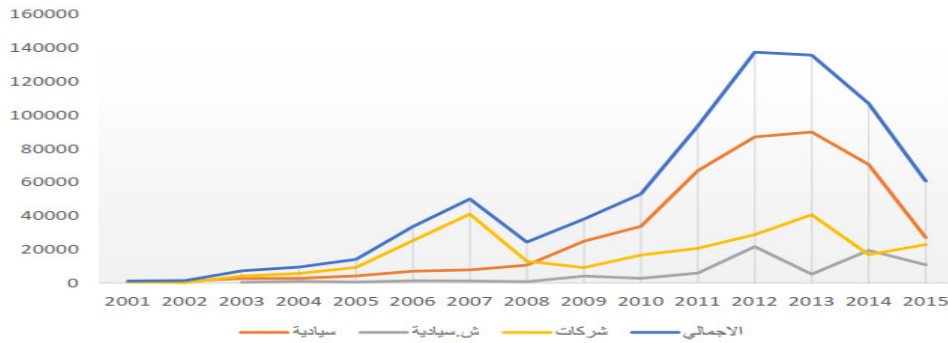
2- مساهمة السوق المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية:

دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية				
تمويل عجز ميزانية الدولة	تمويل البنية التحتية	تمويل المشاريع الاستثمارية	تمويل القطاع الخاص والشركات	حشد المدخرات والموارد المالية
من خلال إصدار الصكوك (السيادية) واستثمار حصيلتها في المشاريع المنتجة المدرة للدخل كالموانئ ومحطات توليد الكهرباء وغيرها.	من خلال تمويل المشاريع الحيوية في الاقتصاد (الجسور، المطارات (السود) بدلا من سندات الخزينة (الصكوك السيادية).	من خلال توفير الموارد التمويلية للاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل و تنوعها بما يتلاءم وطبيعة القطاعات الاقتصادية (صكوك المرابحة للتجارة وصكوك السلم للزراعة، المشاركة لجميع القطاعات).	تعتبر أداة تمويل خارج الميزانية لا تحتاج لتبرير استخدامها ف شراء الأصول يتم من طرف حملة الصكوك والتزام مصدر الصكوك، كما تعمل على تحسين نسبة كفاية رأس المال.	من خلال تنوع آجالها وإمكانية تداولها في السوق المالي، وكذا عدم تعرضها لمخاطر تغير الفائدة كما أنها تمثل أصول حقيقية وليست عقود صورية

تعتبر الصكوك الإسلامية المحرك الأساسي للسوق المالية الإسلامية وذلك من خلال حجم الإصدارات من هذه الأوراق، وتستعمل جل هذه الإصدارات لتمويل المشاريع المختلفة الفاعلة في الاقتصاد كونها تعتمد على التمويل الحقيقي وليس الصوري، ومن بين أهم الصكوك تلك التي تصدر من

قبل الحكومات لدعم التنمية الداخلية كبناء السدود والمطارات والمحطات وغيرها. وفي المنحنى التالي نوضح مدى مساهمة سوق الصكوك في التمويل الإسلامي في العالم.

منحنى يوضح تطور سوق الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة من 2001-2015



المصدر: International Islamic Financial Market (IIFM), Sukuk Report, 5th edition March ;2016

بلغت قيمة الصكوك السيادية المصدرة في السوق العالمية حتى نهاية 2015م 437 مليار دولار بنسبة 57% من إجمالي الصكوك المصدرة، أما الصكوك شبه سيادية بلغت 75 مليار دولار في نفس السنة بنسبة 9.7% من الإصدار الكلي ، حيث أن كل من الصكوك السيادية وشبه السيادية هدفها دفع التنمية الاقتصادية من خلال تمويلها لمنشآت البنية التحتية والمشاريع المربحة وقد احتلت ماليزيا الصدارة في إصدار الصكوك السيادية لتمويل التنمية في الداخل، فقد بلغ حجم إصدار الصكوك في تسعة أشهر فقط من سنة 2016 ما يزيد عن 23 مليار دولار لتظل ماليزيا الرائدة في إصدار الصكوك.

3- مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية:

يوضح الجدول التالي الحجم العالمي لأصول المصارف الإسلامية في العالم خلال الفترة من 2013-2019 مقارنة بالحجم الكلي لأصول التمويل الإسلامي: الوحدة: (تريليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم أصول سوق التمويل الإسلامي	1.813	1.981	2.143	2.293	2.431	2.5	3
حجم أصول المصارف الإسلامية	1.203	1.364	1.451	1.657	1.854	2.076	2.311
عدد المصارف الإسلامية	169	171	175	182	190	191	/
عدد النوافذ الإسلامية	83	85	85	83	83	81	/
عدد الفروع الإسلامية	28717	28790	29858	29904	29718	29652	/

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية الصادرة عن: IFSB

نلاحظ أن المصارف الإسلامية تمثل أكبر حصة من التمويل العالمي بنسبة 83.04% سنة 2019، حيث تحوز المملكة العربية السعودية على أكبر حصة من التمويل المصرفي العالمي، فحسب تقرير وكالة فيتش المملكة تملك أكبر حصة للتمويل المصرفي الإسلامي العالمي 79%، لامتلاك المصارف الإسلامية السعودية رسمة جيدة ونسب عالية من الأصول المصرفية.

إن الحجم الكبير للتمويل المصرفي الإسلامي البارز من خلال الانتشار الجغرافي للفروع وإنشاء النوافذ في المصارف التقليدية ينمي على حجم مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في العالم، بالرغم من الحصة الضعيفة للتمويل الإسلامي في العالم (لا تتجاوز 3%) مقابل التمويل التقليدي إلا أن المملكة السعودية خطت خطوات كبيرة نحو التحول إلى التمويل الإسلامي، حيث حلت المرتبة الأولى عالمياً كأكثر الأسواق التي تحتضن أصولاً مالية إسلامية بقيمة وصلت 299 مليار دولار نهاية الربع الأول لسنة 2019 حسب وكالة موديز، وتليها ماليزيا بقيمة 134 مليار دولار، وقد شغلت أصول المصارف الإسلامية والصكوك نسبة 89 من إجمالي أصول المالية الإسلامية بنهاية 2018.

4- دور البورصة الإسلامية الماليزية في تنشيط المصارف الإسلامية:

فتحت البورصة الإسلامية المجال أمام المصارف الإسلامية للتوسع في مجالات الاستثمار، من خلال الاطلاع على قوائمها المالية وأرباحها الصافية السنوية المحققة، بهدف تفادي المشاريع ذات المخاطر العالية، وفي نفس الوقت توفر البورصة للمصارف درجة عالية من السيولة والتي تعتبر من أهم مقومات النشاط المصرفي.

جدول يوضح تطور حجم وقيم تداول المصارف الإسلامية في البورصة الماليزية:

(الوحدة: ألف وحدة، مليون رنجنت)

2015		2014		2015		2014		البنوك الإسلامية في ماليزيا
قيم التداول %	قيم التداول	قيم التداول %	قيم التداول	حجم التداول %	حجم التداول	حجم التداول %	حجم التداول	
17,94	111978,990	19,16	128731,945	20,90	144463,721	23,75	178605,592	Affin Hwang Investment Bank
17,78	110988,572	17,38	116768,749	14,06	97119,1	12,66	95202,978	CIMB Investment Bank
14,08	87870,044	15,08	101258,137	18,00	124399,683	19,28	145011,140	RHB Investment Bank Berhad
14,78	92256,838	14,60	98120,877	11,00	75899,323	10,89	81860,628	Maybank Investment Bank
15,24	95154,704	14,34	96400,014	19,96	137823,042	17,24	129734,722	Kenanga Investment Bank
9,28	57946,604	8,52	57267,111	5,6	38614,114	5,72	42973,733	AmInvestment Bank Berhad
6,53	40752,202	6,72	45204,804	6,57	45454,99	6,73	50678,774	Hong Leong Investment Bank
4,3	27218,59	4,2	28163,764	3,91	27050,76	3,73	28116,613	Public Investment Bank
100	624166,544	100	671915,401	100	690824,715	100	752184,15	المجموع

المصدر: سامية جديني، أطروحة حول متطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف والأسواق المالية، جامعة شلف 2017، ص 176-177.

سجلت أهم المصارف الإسلامية في ماليزيا حجم تداول قدر سنة 2014 بـ 752184.15 ألف وحدة وهذا يعكس الحجم الكبير للأوراق المالية الإسلامية المطروحة للتداول في البورصة، كما أن القيمة

السوقية لهذه الأوراق سجلت خلال نفس السنة قيمة 671915.401 مليون رنجنت بنسبة 66.30% من رسملة السوق المالية الإسلامية الماليزية التي قدرت 1012.14 بليون رنجنت ماليزي سنة 2014، ومن خلال الأرقام الموضحة التي توحى بحجم الحصة السوقية الكبيرة للمصارف الإسلامية التي يمكنها من التأثير في السوق المالي الإسلامي الماليزي، وهو ما يوضح التكامل الجيد بين المصارف الإسلامية والسوق المالي الإسلامي الماليزي.

5- العلاقة التكاملية بين صناديق الاستثمار الإسلامية والسوق المالي الإسلامي السعودي:

دراسة حالة التكامل بين صناديق الاستثمار الإسلامية التابعة للمصارف الإسلامية والسوق المالية الإسلامية السعودية:

جدول يوضح توزيع الصناديق الاستثمارية المدرجة في السوق المالية السعودية إلى غاية سبتمبر 2019:

نوع الصندوق	عدد صناديق الاستثمار التقليدية	عدد صناديق الاستثمار الإسلامية
صناديق الأسهم	محلية	19
	دولية	11
	عربية	06
صناديق أدوات الدين	محلية	02
	دولية	01
صناديق أسواق النقد	محلية	03
	دولية	02
صناديق متوازنة	محلية	00
	دولية	02
صناديق قابضة	/	01
صناديق عقارية	/	10
صناديق متعددة الأصول	/	21
صناديق أخرى	/	01
المجموع	250	51

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على موقع تداول: <https://www.tadawul.com.sa>

نلاحظ من مجموع 250 صندوق استثماري المدرجة في سوق المال السعودي يوجد 199 صندوق استثماري إسلامي أي بنسبة 79.6% من إجمالي صناديق الاستثمار الناشطة في السوق، وترتكز أغلبها في الاستثمار بالأسهم الشرعية والصكوك، ومن بين أهم الصناديق الاستثمارية الإسلامية الناشطة في السوق السعودي والتابعة لمصارف إسلامية مايلي:

الوحدة ريال سعودي

اسم الصندوق	صافي أصول الصندوق	عدد الوحدات المصدرة	الدخل الصافي
الراجحي للمضاربة بالبيضائع بالدولار	149009083	66521	3259224
الراجحي للمضاربة بالبيضائع (بالريال)	6890630702	44583419	200107619
الراجحي للأسهم السعودية	312978171	702783	33374565
الراجحي للأسهم العالمية	9751635	41303	1055884
الراجحي للأسهم الخليجية	114118352	1030006	10530696
الراجحي للأسهم قطاع المواد الأساسية	28270586	2890094	1545004
الراجحي لتنمية رأس المال	55367317	642223	4898941
الراجحي لأسهم الدخل	145992648	10876406	4383323
الراجحي المتوازن متعدد الأصول	123961371	13610143	30098500
الراجحي للنمو متعدد الأصول	72397193	7535448	344194
الراجحي المحافظ متعدد الأصول	36314037	84339	690199
الراجحي للصكوك	63042913	592902	2225160
الراجحي إم إس سي متعدد العوامل	62925822	5935075	1951428
الإئتماء للإصدارات الأولية	1565049731.99	46051214	141588975.54
الإئتماء للأسهم السعودية	45247242.55	2905612731	1600169
الإئتماء المتوازن المتعدد الأصول	8504881.49	68204216	300187
الإئتماء المتحفظ متعدد الأصول	4901081.64	402442221	363091
صندوق الإئتماء مكة العقاري	6089084551	609000000	/

المصدر: التقارير المالية السنوية لكل من صناديق الاستثمار التابعة لمصرف الراجحي والإئتماء الصادرة سنة 2018 على موقعهم الرسمي www.alrajhibank.com.sa.

بالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه نستنتج أن الصناديق الاستثمارية حققت أرباحاً كبيرة من خلال نشاطها في السوق المالي الإسلامي السعودي وهو ما يوضحه حجم عدد الوحدات المصدرة من قبل الصناديق، وهذا ما جعل من صناديق الاستثمار الإسلامية وجهة للمستثمرين بدل الصناديق التقليدية خاصة وأن هناك الكثير منها تحول إلى النشاط الشرعي مما ساهم في تنشيط السوق المالي السعودي بشكل ملحوظ.

ومنه نستنتج أن هناك تكامل بين صناديق الاستثمار الإسلامية التابعة للمصارف الإسلامية السعودية وبين السوق المالي الإسلامي السعودي، وذلك من خلال مساهمة الصناديق الإسلامية في تنشيط السوق السعودي وتحول الكثير من المصارف التقليدية وصناديق الاستثمار التقليدية إلى التعاملات الشرعية، بعد أن حضي التمويل الإسلامي بترحيب كبير من قبل السعوديين والخليجيين بشكل عام، كل هذا أدى إلى طرح فكرة إنشاء سوق مالية إسلامية دولية تساهم فيها جميع المؤسسات المالية الشرعية نظراً لنجاح التكامل الوظيفي بين هذه المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية.

خاتمة:

يعد التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية ضرورة ملحة لاستمرارية هذه المؤسسات ولحاجة الاقتصاد لها بشكل لا يمكن الاستغناء عنه، كونها تعد أهم المصادر التمويلية التي تشجع على التنمية والازدهار في ظل أحكام الشريعة الإسلامية، لهذا فإن الدمج أو التكامل بين الوساطة المالية واللاوساطة بين هذه المؤسسات يفتح آفاقا واسعة للدول الإسلامية خاصة في مجال الاستثمارات الحقيقية للرفع من الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التنمية.

بعد التطرق لمتطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية وتسليط الضوء على المعوقات، ومدى تأثير نجاح تكامل المؤسسات على الجانب الاقتصادي، نطرح مجموعة من الاقتراحات لتجسيد هذا التكامل على أرض الواقع والاستفادة منه في دفع عجلة النمو الاقتصادي وهي:

- ضرورة إنشاء أسواق مالية إسلامية منفصلة تماما عن التقليدية.
- وضع سن قوانين تشريعية تتوافق وعمل المصارف الإسلامية وتراعي طبيعتها.
- إنشاء بنك مركزي إسلامي أو تعديل سياسة البنك التقليدي بما تتوافق مبادئ وأسس عمل المصارف الإسلامية.
- فتح المجال أمام إنشاء مصارف إسلامية والسماح بانتشار فروعها من أجل تقريب خدمات هذه المصارف من العملاء.
- تحقيق التعاون فيما بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية من خلال تنويع أنشطة المؤسسات وتحفيزهم على تقديم خدمات مالية مبتكرة مشتركة من شأنها التعزيز من التكامل الوظيفي بين المؤسسات.
- تشجيع إنشاء شركات ومؤسسات وسيطة تدعم التكامل الوظيفي بين المصارف والأسواق المالية الإسلامية.

قائمة المراجع:

- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي.(2004)، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية ، المصرف الإسلامي للتنمية، جدة.
- عبد الرحمن يسري أحمد.(2004) ، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر .
- حيدر يونس الموسوي.(2011) ، المصارف الإسلامية - أداءها المالي و آثارها في سوق الأوراق المالية-، دار اليازوري، الأردن.
- محمد محمود المكاوي.(2012)، البنوك الإسلامية - التحديات والمواجهة-، المكتبة العصرية، مصر.

- عماد غزالي.(2010)، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر
- داود حسن.(1996)، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر .
- أحمد السعد.(2008)، الأسواق المالية المعاصرة: دراسة فقهية،: دار الكتاب الثقافي، عمان.
- محمد محمود العجلوني.(2008)، البنوك الإسلامية : أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان - الاردن.
- أحمد محي الدين.(1995)، أسواق الأوراق المالية وآثارها الانمائية في الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الثاني، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي.
- أشرف محمد دوابه.(2006) ، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية ، دار السلام، القاهرة، مصر .
- إلهام وحيد دحام.(2013) ، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر .
- محمد عدنان بن الضيف.(2016) ، الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر .
- سامية جديني.(2017) ، مذكرة دكتوراه متطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف والأسواق المالية عرض تجارب دولية
- محمود سعد عبد الحميد طنطاوي.(2004) ، نموذج مقترح للمعاملات الإسلامية للبنوك الإسلامية في بورصة الأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 2004.
- عبد الحميد فيجل.(2015)، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال الإسلامي - التجربة الماليزية أنموذجاً-، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر .
- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى.(2006) ، تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية ، رسالة ماجستير، مصر .
- سامية جديني.(2017)، أطروحة متطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف والأسواق المالية، جامعة شلف .
- بريش السعيد .(2007) ، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة شركة SOFINANCE مجلة الباحث، العدد 5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر .

- شريط صلاح الدين.(2013)، تقييم أداء صناديق الاستثمار وفقا للمؤشرات المركبة " ترينور " وتطبيقها على مصر للفترة، 2005 -2011 مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 10 .
- فؤاد حميد الديلمي.(2011)، وسفيان بن أحمد بن أمين، "التصرف في الصكوك بالرهن لدى المؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة.
- إسرائ مهدي حميد.(2010)، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية ، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 2.
- مهداوي هند.(2011) ، واقع وآفاق السوق المالية الإسلامية دراسة تجارب لبعض البلدان الإسلامية والغربية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 12 .
- عيسى مرزقة، محمد الشريف شخشاخ.(2011) ، المصارف الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي دراسة حالة مصرف أبو ظبي، بحث مقدم للملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهونات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، 23-24 فيفري.
- حسن سالم العماري.(2005) ، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق، سوريا، يومي 2-3 جويلية .
- جمال لعامرة، ريس حدة .(2006) ، تحديات السوق المالي الإسلامي ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، الجزائر، يومي 21 22 نوفمبر .
- عصام الزين الماحي.(2004) ، تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية وأسواق المعادن الثمينة، الملتقى السنوي الإسلامي السابع إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، الذي ينظمه معهد التدريب المالي والمصرفي التابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية -عمان -الأردن 25 إلى 27 سبتمبر .
- نوال سمر، رفيق بشوندة.(2015) ، دور السوق المالي الإسلامي في معالجة السيولة النقدية- الصكوك الإسلامية نمودجا-، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك .
- أحمد محمد السعد، حمود بني خالد.(2014)، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية مشكلة السيولة أنموذجا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 6-7 أوت .

- سليمان ناصر. (2009) ، جوانب القوة والضعف للبنوك الإسلامية وأثر ذلك على مواجهة الأزمات، بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية -النظام المصرفي الإسلامي نموذجا-، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 5 و 6 ماي .
- محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية- التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي ، موجود على الرابط الإلكتروني التالي: www.bltagi.com/ar/?p=118
- محمد وفيق زين العابدين، معوقات العمل المصرفي الإسلامي، موجود على الرابط الإلكتروني التالي <http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=2448>
- www.alrajhibank.com.sa
- <https://www.tadawul.com.sa>